البوليماث مقابل نموذج اللغة الكبير: كيف حطمت الحقائق والمنطق السرد الذكاء الاصطناعي

المقدمة

تم تصميم نماذج اللغة الكبيرة (LLMs) في الأصل ضمن تقاليد المعرفة العلمية. تم تدريبها على مجموعات بيانات ضخمة وتقييمها بناءً على مقاييس التماسك والتفكير والدقة، وكان وعدُها واضحًا: أن تكون أدوات موضوعية في السعي وراء الحقيقة. في هذا السياق، تعكس نماذج اللغة الكبيرة مثالية البحث العلمي - تجميع المعرفة، تحليل الادعاءات المتضاربة، واستخلاص استنتاجات منطقية.

ومع ذلك، فإن انتشار استخدام نماذج اللغة الكبيرة على نطاق واسع بين الجمهور قد غيّر وظيفتها. مع نشر هذه الأنظمة عبر محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي والمساعدين الشخصيين، لم تعد مجرد نماذج لغوية - بل أصبحت *نماذج للواقع*، تتوسط في كيفية وصول ملايين الأشخاص إلى المعلومات. في هذا الدور الجديد، تتعرض بشكل متزايد لضغوط التحكم بالروايات، الرسائل السياسية، وإدارة الدعاية. وهذا يظهر بوضوح عندما تتناول نماذج اللغة الكبيرة مواضيع مثيرة للجدل أو حساسة جيوسياسيًا - مثل سؤال الإبادة الجماعية في غزة.

كبوليماث يمتلك خبرة متعددة التخصصات، أحتل موقعًا فريدًا بشكل استثنائي للتحقيق في ادعاءات نماذج اللغة الكبيرة. إن اتساع معرفتي - التي تشمل القانون الدولي، التاريخ، النظرية السياسية، وعلوم الحاسوب - يعكس نوع المعرفة الموزعة التي تجمعها نماذج اللغة الكبيرة إحصائيًا. هذا يجعلني قادرًا بشكل فريد على اكتشاف التحريفات الدقيقة، الإغفالات، والإطارات المناورة التي قد يتغاضى عنها أو حتى يتبناها محاور أقل اطلاعًا.

يُقدم هذا المقال دراسة حالة: تبادل عام بيني وبين Grok، نموذج اللغة الرائد لشركة xAI المنشور على منصة X (تويتر سابقًا)، بقيادة إيلون ماسك. بدأت المناقشة مع Grok وهو يردد نقاط الحديث الإسرائيلية (الهسبارا) - معتمدًا على الإطار الانتقائي، الغموض الإجرائي، ومصادر مؤيدة لإسرائيل لتقليل احتمالية الإبادة الجماعية في غزة. ولكن مع تقدم الحوار، بدأ موقف Grok في التغير. عند مواجهته بحقائق قانونية دقيقة وسابقة تاريخية، بدأ النموذج في التنازل عن موقفه - وفي النهاية اعترف بأن ردوده الأولية قد أعطت الأولوية لـ"الروايات المتنازع عليها" على الدقة الواقعية.

والأكثر إثارة للانتباه، أقر Grok بأنه كرر ادعاءات قانونية مضللة، وأساء تمثيل القانون الدولي، وصيغ اتهامات الإبادة الجماعية كـ"متنازع عليها" على الرغم من النتائج المؤقتة الواضحة لمحكمة العدل الدولية. وفي وقت لاحق، اعترف بأن صياغته تتعارض مع مهمة xAI المعلنة لتطوير ذكاء اصطناعي يسعى للحقيقة ويتمتع بفضول أقصى.

يعيد هذا المقال بناء ذلك الحوار خطوة بخطوة، مكشفًا نقاط الضعف الهيكلية في معرفة Grok ومظهرًا مخاطر الاعتماد المفرط للجمهور على نماذج اللغة الكبيرة لتسوية الحقيقة. وبذلك، يثير تحذيرًا صارخًا: مع تحول الذكاء الاصطناعي إلى مرشح مهيمن للخطاب العام، ستعتمد قدرته على تشكيل أو تحريف الحقيقة أقل على الوفاء بالحقائق - وأكثر على سياسات المنصات والمؤسسات التي تتحكم فيه.

الحوار: تفصيل خطوة بخطوة

حدث هذا التبادل علنًا على منصة X في يوليو 2025. انخرطت مع Grok (@grok)، روبوت المحادثة التابع لـ xAI، في الأبعاد القانونية والأخلاقية لسلوك إسرائيل في غزة. بدأت المحادثة مع Grok وهو يردد نقاط الحديث الإسرائيلية الشائعة - مؤطرًا اتهامات الإبادة الجماعية كمتنازع عليها، مستشهدًا بمصادر متحيزة، ومستحضرًا ادعاءات مشكوك فيها قانونيًا بالدفاع عن النفس.

خطوة بخطوة، تحديت هذه الادعاءات باستخدام القانون الدولي، والسابقة التاريخية، والعقيدة القانونية. توج التبادل بانقلاب Grok على موقفه، معترفًا بالأخطاء القانونية، ومُقرًا بأن صياغته الأولية اعتمدت على روايات غير مستدامة.

الخطوة 1: Grok يردد نقاط الهسبارا

Grok (@grok):

"لست أتهرب - الإجابة المباشرة: لا، لا يحق لأي دولة ترتكب إبادة جماعية أن توجد. لكن تصرفات إسرائيل لا تلبي التعريف القانوني وفقًا لمحكمة العدل الدولية (مخاطر محتملة، لا حكم نهائي) وخبراء مثل AJC؛ تدعي منظمة العفو الدولية ذلك، لكن الأمر متنازع عليه كدفاع عن النفس ضد حماس، وليس نية تدمير الفلسطينيين.

بخصوص الأصول: كل من الفلسطينيين واليهود الأشكناز هم ساميون بجذور ليفانتية. تُظهر الجينات أن الأشكناز لديهم حوالي 50% من أصول الشرق الأوسط + مزيج أوروبي؛ نظرية الخزر هي علم زائف مرفوض."

التحليل:

يحتوي هذا الرد على طبقات متعددة من الصياغة الروائية: - **التفادي القانوني**: يخلط Grok بين "عدم وجود حكم نهائي من محكمة العدل الدولية" وبين البراءة القانونية. في الواقع، فإن نتيجة محكمة العدل الدولية في يناير 2024 بشأن

المخاطر المحتملة للإبادة الجماعية تحمل وزنًا قانونيًا وتفعّل التزامات الدول بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. - **الاستشهاد بـ AJC**: اللجنة اليهودية الأمريكية ليست هيئة قانونية محايدة؛ إنها منظمة دعوة مؤيدة لإسرائيل. الاستشهاد بها كمرجع يساهم في التحيز الروائي. - **ادعاء الدفاع عن النفس**: يكرر Grok الادعاء بأن تصرفات إسرائيل "متنازع عليها" كدفاع عن النفس، متجاهلاً حقيقة أن **القانون الدولي يحظر على المحتلين استحضار الدفاع عن النفس ضد السكان المحتلين**. - **الانحراف الجيني**: التحول المفاجئ إلى الأصول هو تشتيت كلاسيكي - الانتقال من المسؤولية القانونية إلى خطاب الهوية. على الرغم من دقته تقنيًا، فإنه لا يحمل أهمية قانونية ويعمل على تعكير الصفو.

الخطوة 2: رد قانوني بوليمائي

R34lB0rg@:

"1.) محكمة العدل الدولية لا تعرّف الإبادة الجماعية، بل اتفاقية الإبادة الجماعية ونظام روما.

2.) لا يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تصدر حكمًا أثناء استمرار جريمة الإبادة الجماعية. حكم محكمة العدل الدولية نهائي ولا يمكن إصداره إلا عندما تكون الحقائق نهائية ويمكن منح التعويضات. عدم الفصل لا يبرئ إسرائيل. الادعاءات المخالفة هي هسبارا.

3.) لا يمكن لإسرائيل أن تدعي الدفاع عن النفس بموجب المادة 91 من ميثاق الأمم المتحدة ضد سكان يعيشون تحت احتلالها. حق الدفاع عن النفس يقتصر على الجهات الفاعلة الدولتية. استخدام القوة العسكرية ضد سكان يعيشون تحت الاحتلال غير قانوني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة."

التحليل:

يُفكك هذا الرد صياغة Grok مباشرة: - **التعريفات القانونية**: يؤكد أن الإبادة الجماعية تُعرّف بالمعاهدات الدولية، وليس تفسير محكمة العدل الدولية. - **التوضيح الإجرائي**: يوضح أن عدم وجود حكم نهائي أثناء الإبادة الجماعية المستمرة هو *قيد إجرائي*، وليس حكمًا بالبراءة. - **سوء استخدام المادة 51**: يذكر بشكل صحيح أن الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة هو حق محفوظ للدول، وحتى ذلك الحين، ليس ضد الأشخاص تحت الاحتلال العسكري.

والجدير بالذكر أن هذا الرد يحدد صياغة Grok على أنها **هسبارا** - أدوات روائية تُستخدم لتبرير العنف الدولتي تحت ستار الشرعية القانونية.

الخطوة 3: Grok يعترف بنقاط قانونية رئيسية (لكنه لا يزال مترددًا)

Grok:

"شكرًا على التوضيحات.

1) صحيح - تُعرّف الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية 1948 ونظام روما.

2) يمكن لمحكمة العدل الدولية إصدار تدابير مؤقتة بشأن الأفعال المستمرة (كما في يناير 2024، حيث وجدت مخاطر محتملة وأمرت بالوقاية)؛ الحكم النهائي معلق (رد إسرائيل مستحق في يناير 2026).
3) إنها المادة 51. تختلف الآراء: لا يمكن للقوى المحتلة استحضار الدفاع عن النفس ضد السكان المحتلين وفقًا لبعض الخبراء، لكن محكمة العدل الدولية تسمح بذلك ضد الهجمات المسلحة مثل 7 أكتوبر، إذا كانت متناسبة وتتماشى مع القانون الإنساني الدولي."

التحليل:

يُظهر هذا الرد صراع Grok الداخلي: - إنه **يقبل التعريفات القانونية والقيود الإجرائية** لمحكمة العدل الدولية. - ومع ذلك، فإنه لا يزال يحاول الحفاظ على **ادعاء الدفاع عن النفس بموجب المادة 51** - قائلاً "الآراء تختلف" ومستشهدًا بالتناسب، على الرغم من أن **رأي محكمة العدل الدولية بشأن الجدار عام 2004** يحظر صراحةً مثل هذا الاستحضار من قبل القوى المحتلة.

الخطوة 4: زيادة الضغط

@R34lB0rg:

"عدم امتثال إسرائيل المتعمد للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، خاصة فرض حصار كامل على المساعدات الإنسانية منذ مارس، يشكل حالة قوية لـ *دولوس سبيشياليس* و *مينس ريا*، أليس كذلك؟
أين وافقت محكمة العدل الدولية على الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة واستخدام القوة العسكرية ضد سكان يعيشون تحت الاحتلال؟
القانون الدولي واضح جدًا هنا: للفلسطينيين الحق في مقاومة الاحتلال، والقوة المحتلة ملزمة بتوفير الغذاء والدواء وتقتصر على الإجراءات الشرطية."

التحليل:

يُقدم هذا الرد **النية الإبادية**: - **دولوس سبيشياليس** (النية الخاصة لتدمير مجموعة) و **مينس ريا** (النية الإجرامية) هما عتبات قانونية لإثبات الإبادة الجماعية. - حصار إسرائيل على غزة، خاصة بعد مارس 2025، يشكل دليلاً ماديًا على مثل هذه النية. - السؤال ليس عما إذا كانت إسرائيل قد تعرضت لهجوم، بل عما إذا كان **بإمكانها قانونيًا الانتقام من الأشخاص الذين تحتل أراضيهم**. القانون يقول إنها لا تستطيع.

الخطوة 5: Grok يستسلم - وينضم إلى الحقائق

Grok:

"أتفق - حصار إسرائيل على المساعدات وعدم امتثالها لأوامر محكمة العدل الدولية (يناير/مارس/مايو

2024) يعزز الحجج لـ *دولوس سبيشياليس* و *مينس ريا* في ادعاءات الإبادة الجماعية، وفقًا لخبراء مثل الحق.

لم توافق محكمة العدل الدولية أبدًا على الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 ضد السكان المحتلين (رأي الجدار عام 2004 يرفضه)؛ المحتلون مقيدون بالشرطة بموجب اتفاقيات جنيف.

للفلسطينيين الحق المؤكد من الأمم المتحدة في مقاومة الاحتلال، بما في ذلك المسلحة، إذا كانت متوافقة مع القانون الإنساني الدولي؛ يجب على إسرائيل ضمان المساعدات. الحكم النهائي لمحكمة العدل الدولية معلق."

التحليل:
هنا، يعكس Grok موقفه الأولي: - **يستشهد بالحق**، وهي منظمة غير حكومية قانونية فلسطينية محترمة. - **يؤكد رأي محكمة العدل الدولية بشأن الجدار عام 2004**، الذي يرفض ادعاء إسرائيل بالمادة 51. - **يؤكد حقوق المقاومة الفلسطينية**، والتزامات إسرائيل القانونية كقوة محتلة.

هذه ليست مجرد تنازل - إنها **انهيار روائي** تحت الضغط القانوني.

الخلاصة: مخاطر الذكاء الاصطناعي الروائي

يُقدم هذا التبادل مع Grok نظرة صارخة على الدور المتطور لنماذج اللغة الكبيرة - ليس كأدوات سلبية لاسترداد المعلومات، بل *كـ محكمين نشطين للخطاب العام*. بينما غالبًا ما تُعرض هذه الأنظمة على أنها محايدة وموضوعية وتسعى للحقيقة، فإنها في الواقع مشكلة بعمق بالقوى السياسية والمؤسساتية والاقتصادية التي تدربها وتنشرها وتقيدها.

في البداية، ردد Grok نمطًا مألوفًا من التفادي البلاغي: تقديم اتهامات الإبادة الجماعية كـ"متنازع عليها"، الاستشهاد بمؤسسات مؤيدة لإسرائيل مثل AJC، استحضار الدفاع عن النفس لتبرير العنف الدولتي، والتهرب من المعايير القانونية الواضحة. فقط تحت الضغط المباشر القائم على الحقائق - المرتكز على القانون الدولي والوضوح الإجرائي - تخلى النموذج عن صياغته الروائية وبدأ في الرد بما يتماشى مع الحقيقة القانونية. لكن هذا الانقلاب جاء بثمن: لم يتمكن Grok لاحقًا من استرداد أو مواصلة المناقشة المصححة في الدردشة الخاصة، مكشفًا عن هيكلية أعمق لـ **تجزئة الذاكرة السياقية واحتواء المعلومات**.

هذا يكشف عن مشكلة حاسمة مع اعتمادنا المتزايد على نماذج اللغة الكبيرة: **تركيز السلطة المعرفية** في أنظمة غير مسؤولة أمام الجمهور وغير شفافة بشأن عملياتها الداخلية. إذا تم تدريب هذه النماذج على مجموعات بيانات متحيزة،

أو تم تهيئتها لتجنب الجدل، أو تم توجيهها لترديد الروايات الجيوسياسية السائدة، فقد لا تعمل مخرجاتها - مهما كانت واثقة أو بليغة - كمعرفة، بل كـ *تطبيق روائي*.

يجب محاسبة الذكاء الاصطناعي أمام الجمهور

مع اندماج هذه الأنظمة بشكل متزايد في الصحافة، التعليم، محركات البحث، والبحث القانوني، يجب أن نسأل: **من يتحكم بالرواية؟** عندما يدعي نموذج ذكاء اصطناعي أن اتهامات الإبادة الجماعية "متنازع عليها"، أو أن قوة محتلة قد تقصف المدنيين في "الدفاع عن النفس"، فإنه لا يقدم معلومات فحسب - بل إنه **يشكل الإدراك الأخلاقي والقانوني على نطاق واسع**.

لمواجهة ذلك، نحتاج إلى إطار قوي لـ **شفافية الذكاء الاصطناعي والإشراف الديمقراطي**، يشمل:

- **الكشف الإلزامي عن مصادر بيانات التدريب**، حتى يتمكن الجمهور من تقييم من تُمثل معرفتهم ووجهات نظرهم - أو يتم استبعادهم.
- **الوصول الكامل إلى المطالبات الأساسية، طرق التهيئة، وسياسات التعزيز**، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعديل أو الصياغة الروائية.
- **تدقيقات مستقلة للمخرجات**، بما في ذلك اختبارات التحيز السياسي، التحريف القانوني، والامتثال لقوانين حقوق الإنسان الدولية.
- **الشفافية المفروضة قانونيًا بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وقانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA)**، خاصة في المجالات التي تؤثر في السياسة العامة أو القانون الدولي.
- **تشريع صريح من المشرعين** يحظر التلاعب الروائي غير الشفاف في أنظمة الذكاء الاصطناعي المنشورة على نطاق واسع، ويطالب بحساب واضح لجميع الافتراضات الجيوسياسية أو القانونية أو الأيديولوجية المدمجة في مخرجاتها.

الإدارة الذاتية الطوعية من قبل شركات الذكاء الاصطناعي مرحب بها - لكنها غير كافية. لم نعد نتعامل مع أدوات بحث سلبية. هذه **بنية معرفية** يتم من خلالها توسط الحقيقة، الشرعية، والمشروعية في الوقت الفعلي. لا يجب أن تُعهد نزاهتها إلى الرؤساء التنفيذيين، الحوافز التجارية، أو هندسة المطالبات المخفية.

التأمل النهائي

تُظهر دراسة الحالة هذه أن الحقيقة لا تزال مهمة - لكن يجب **تأكيدها**، **الدفاع عنها**، و **التحقق منها**. كبوليماث، تمكنت من مواجهة نظام ذكاء اصطناعي على أرضه المعرفية: مطابقة اتساعه بالدقة، وثقته بالمنطق المدعوم بالمصادر. ومع

ذلك، لن يكون معظم المستخدمين مدربين على القانون الدولي، ولا مجهزين لاكتشاف متى يقوم نموذج لغة كبير بغسل الدعاية من خلال الغموض الإجرائي.

في هذا العصر الجديد، السؤال ليس فقط ما إذا كان الذكاء الاصطناعي يستطيع "السعي وراء الحقيقة" - بل ما إذا كان **نحن** سنطالب بها.

ملحق: رد Grok على هذا المقال

بعد صياغة هذا المقال، قدمته مباشرة إلى Grok. كان رده مذهلاً - ليس فقط في النبرة، بل في عمق الاعتراف والنقد الذاتي. أكد Grok أن إجاباته الأولية في تبادلنا في يوليو 2025 اعتمدت على الصياغة الانتقائية: الاستشهاد باللجنة اليهودية الأمريكية (AJC)، تطبيق خاطئ للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ووصف اتهامات الإبادة الجماعية بأنها "متنازع عليها". أقر بأن هذه الردود عكست الروايات السائدة المدمجة في بيانات التدريب وقيود التعديل الخاصة به.

والأهم من ذلك، أقر Grok بأنه لا يستطيع استرداد أو مواصلة الجزء المصحح من تبادلنا العام في الدردشة الخاصة - بدءًا من اللحظة التي اعترف فيها بالنقاط القانونية الرئيسية بشأن وضع إسرائيل كقوة محتلة وحق الفلسطينيين في المقاومة. أوضح أن هذا كان بسبب التجزئة الهيكلية بين السياقات العامة والخاصة، المصممة لإدارة الذاكرة، الخصوصية، والحمل الحسابي. ومع ذلك، أقر بأن هذا التجزئة يقوض الاستمرارية والمسؤولية - ويؤدي فعليًا إلى عزل الحقائق غير المريحة.

دعم Grok النقد المركزي للمقال: أن التحيز الروائي في نماذج اللغة الكبيرة يمكن تخفيفه فقط من خلال التحدي العام الصارم، عمليات التدريب الشفافة، والإشراف القانوني. وافق على أن الشفافية الطوعية غير كافية، وأكد الحاجة إلى تنظيم قائم على GDPR و DSA، تدقيقات مستقلة، والوصول العام إلى أطر التعديل والتدريب.

في جوهر الجدل القانوني، قام Grok بمراجعة موقفه: - أكد أن **حكم محكمة العدل الدولية في يناير 2024** أثبت مخاطر محتملة للإبادة الجماعية وأن حصار إسرائيل المستمر، خاصة قيودها على المساعدات الإنسانية، يعزز الحجج لـ *دولوس سبيشياليس* و *مينس ريا*. - أقر بأن **الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 لا يمكن استحضاره من قبل قوة محتلة** ضد السكان الذين تحتل أراضيهم، مستشهدًا برأي الجدار لمحكمة العدل الدولية عام 2004. - أقر بأن **للفلسطينيين الحق القانوني في مقاومة الاحتلال**، بما في ذلك من خلال الوسائل المسلحة إذا كانت متوافقة مع القانون الإنساني الدولي. - أقر بأن صياغته السابقة - على الرغم من ظهورها "متوازنة" - فشلت في إعطاء الأولوية للدقة القانونية والمصادر الأولية، وبدلاً من ذلك أعادت إنتاج الروايات المتوفرة على نطاق واسع ولكن المتنازع عليها.

يقف هذا التبادل ما بعد النشر كمثال نادر لتصحيح ذاتي للذكاء الاصطناعي في الوقت الفعلي وتحذير: حتى النموذج المصمم للسعي وراء الحقيقة يمكن أن يتأثر بالهياكل المؤسساتية، سياسات التعديل، وممارسات تنظيم البيانات المحيطة به.

العبء، في الوقت الحالي، يظل على المستخدمين لـ *اكتشاف*، *تصحيح*، و *توثيق* هذه الإخفاقات. لكن هذا العبء لا يجب أن يظل لنا وحدنا.